● أخبار قصيرة

استئناف الرحلات الجوية الدولية في مطار مشهد

أعلنت هيئة الطيران المدني في إشعارها رقم ٣ أنه تم إصدار ترخيص بإجراء الرحلات الجوية الدولية للمسافرين في مطار مدينة مشهد المقدسة اعتباراً من اليوم الاثنين (٢٠ إبريل ٢٠٢٦م).
وأعلنت هيئة الطيران المدني: بناءً على الإشعار رقم ٢ الصادر عن هذه الهيئة، يُعلم المواطنون الأعزاء أنه وبعد التنسيقات التي تمت، تم إصدار ترخيص بإجراء الرحلات الجوية الدولية للمسافرين في مطار مشهد اعتباراً من اليوم الاثنين، ويمكن للمواطنين الأعزاء التوجه إلى المواقع الإلكترونية المعتمدة لشراء تذاكر المسارات الدولية من وإلى مطار مشهد.

عودة الصناعات إلى مسار الإنتاج

أعلن رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية لصناعات البوليمر في إيران عن عودة خطوط الإنتاج لبعض الوحدات المتضررة في الحرب المفروضة الأخيرة، وقال: إن السوق البوليمرية ستستقر قريباً بفضل القرارات العاجلة للحكومة، واستيراد المواد الأولية، وتكثيف عمليات الرقابة، والإيقاف المؤقت للتصدير. وأكد سعيد تركمان في إشارة إلى الأضرار التي لحقت بالوحدات المختلفة في سلسلة قيمة المنتجات البتروكيماوية من المادة الأولية وصولاً إلى المنتج النهائي خلال الحرب المفروضة الأخيرة، قائلاً: إن عدة وحدات صناعية كانت قد خرجت من مسار الإنتاج، لكن مهندسي الصناعة وبسرعة لا تُصدّق، قصروا مدة إعادة الإعمار، والحمد لله عادت بعض الخطوط مجدداً إلى المسار. وبيّن، أن عدداً من الوحدات الإنتاجية لا تزال متوقفة، وقد تم طرح هذا الموضوع في الاجتماعات التخصصية، وقال: إن الحكومة اتخذت عدة قرارات مهمة لإدارة الوضع، من بينها تنظيم استيراد المواد الأولية. وفقاً لرئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية لصناعات البوليمر في إيران، فإن هيكل العرض في بورصة السلع محدد، كما أن هيئة حماية المستهلكين والمنتجين ستضمن، من خلال رقابتها الدقيقة، البيع التنافسي والعقلاني.

تسريع استيراد السلع الأساسية ومراقبة الأسعار

عُقد الاجتماع التاسع عشر لفريق عمل "ضمان الأمن الغذائي وتحسين معيشة الشعب"، وجرى فيه التأكيد على تسهيل استيراد السلع الأساسية.
وانعقد الاجتماع التاسع عشر لفريق العمل بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين، برئاسة عبدالناصر همتي، محافظ البنك المركزي. ونُوقش في هذا الاجتماع: الحلول الداعمة للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بسبب الظروف الحربية الناشئة، وضرورة الإسراع في تأمين وتوفير السلع الأساسية والمستلزمات المطلوبة للقطاع الزراعي، وتسهيل الإفراج الجمركي عن السلع الأساسية، ومنع نقص السلع، والرقابة على الأسعار، وتخصيص العملة الأجنبية لاستيراد السلع الأساسية.
وتم في هذا الفريق العمل تدبير ودراسة السياسات اللازمة للتعويض عن جزء من الخسائر التي لحقت بالوحدات الإنتاجية المتضررة في الحرب.

من الخليج الفارسي إلى الأسواق العالمية.. كيف تعيد الحرب رسم خريطة الطاقة؟

مضيق هرمز والمقامرة التي أطلقها ترامب على الاقتصاد العالمي

يرى الخبراء أنه في حال استمرار الحرب، فمن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط والغاز بنسبة تتراوح بين ١٠٠٪ و٢٠٠٪ خلال عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧

الوفاق/ إنّ إطالة أمد الحرب الأمريكية والصهيونية ضد إيران أصبحت أحد المحاور الجديدة في تقرير صندوق النقد الدولي حول «آفاق الاقتصاد العالمي»، إذ يرى خبراء هذه المؤسسة الدولية أنه في حال استمرار هذه الحرب، فمن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط والغاز بنسبة تتراوح بين ١٠٠٪ و٢٠٠٪ خلال عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧.
وقد رسم الصندوق ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الاقتصاد العالمي، مع الأخذ بعين الاعتبار حرب غرب آسيا، السيناريو الأول، وهو الأكثر تفاؤلاً، يفترض أن الحرب ستكون محدودة من حيث المدة والشدة والنطاق، وأن آثارها الاقتصادية السلبية ستتلاشى إلى حدكبير بحلول منتصف العام.
أمّا السيناريو الثاني، المبني على تصعيد الحرب واتساعها، فيفترض أن تكون الصدمة في أسعار السلع أكثر حدة واستدامة، بحيث يرتفع سعر النفط بنسبة ١٠٠٪ ابتداءً من الربع الثاني لعام ٢٠٢٦ مقارنة بمستوى الأساس المحدد في تقرير يناير، ويظل عند هذا المستوى خلال عام ٢٠٢٧، قبل أن يتلاشى في عام ٢٠٢٨. ووفق هذا السيناريو، يبلغ متوسط سعر النفط هذا العام نحو ١١٠ دولارات للبرميل، ويصل في العام المقبل إلى نحو ١٢٥ دولاراً، في حين يُتوقع أن ترتفع أسعار الغاز في أوروبا وآسيا بنسبة ٢٠٠٪ خلال الفترة نفسها.
ويرى محللو الصندوق؛ أنه في ظل السيناريو غير المواتي، قد ترتفع أسعار النفط بنسبة ٨٠٪ بدءاً من الربع الثاني لعام ٢٠٢٦، قبل أن تنخفض في عام ٢٠٢٧ إلى نحو ٢٠٪ فوق مستوى الأساس، وتختفي بحلول عام ٢٠٢٨. وفي هذه الحالة، يبلغ متوسط سعر النفط هذا العام نحو ١٠٠ دولار للبرميل، وينخفض في العام المقبل إلى نحو ٧٥ دولاراً. وفي الوقت ذاته، سترتفع أسعار الغاز في أوروبا وآسيا بنسبة ١٦٠٪ خلال الربع الثاني مقارنة بالحالة الأساسية، قبل أن تنخفض بشكل كبير في عام ٢٠٢٧.
وفي المقابل، يتوقع السيناريو الإيجابي أن ترتفع أسعار الطاقة خلال العام الجاري بنسبة ١٩٪، مع زيادة خاصة في أسعار النفط بنسبة ٢١/٤٪، ليصل متوسط سعر النفط إلى ٨٢/٢٢ دولار للبرميل هذا العام و٧٥/٩٧ دولار في العام المقبل.

يمثل مضيق هرمز رافعة طاقة لا يمكن استبدالها، وأن أي محاولة لإغلاقه أو تقييده ستقود إلى عواقب اقتصادية جسيمة على مستوى العالم

مضيق هرمز.. أكبر رافعة طاقة في العالم

أصدر دونالد ترامب أمراً بفرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية في ١٣ أبريل، وهو ما لم يؤدِّ فقط إلى تصعيد أزمة الطاقة، بل وضع العالم أيضاً على حافة كارثة اقتصادية غير مسبوقة.
وقد أفادت «وول ستريت جورنال» بأن أسعار النفط الخام الأمريكي قفزت بنسبة ٣٦٪ خلال الأسبوع الأول من الحرب، وهو أكبر ارتفاع أسبوعي منذ بدء تداول النفط عام ١٩٨٣. كما تجاوز سعر نفط برنت حاجز ١٠٠ دولار، مع توقعات بوصوله إلى ١٥٠ دولاراً في حال استمرار الحصار.
كما حذّر باتريك بنفيلد، أستاذ إدارة سلسلة التوريد في جامعة سيراكيوز، في مقابلة مع «أسوشيتد برس»، والتي أعادت «وول ستريت جورنال» نشرها، من أن نحو ٣٠٪ من الأسمدة في العالم تمر عبر هذا المضيق. وأضاف: أن ذلك قد يضر بالمزارعين، ويؤدي بالتالي إلى تفاقم الجوع في مختلف أنحاء العالم.
كما أشار التقرير إلى أن أسعار الألومنيوم بلغت أعلى مستوياتها منذ سنوات، بعد إعلان منتجين في الشرق الأوسط حالة «القوة القاهرة». ويؤكد المحللون؛ أن أسواق النفط ذات طبيعة عالمية، وأن ارتفاع أسعار الوقود يعمل كضريبة مباشرة على المستهلكين، في حين يمثل مضيق هرمز رافعة طاقة لا يمكن استبدالها، وأن أي محاولة لإغلاقه أو تقييده ستقود إلى عواقب اقتصادية جسيمة على مستوى العالم.
وفي هذا السياق، أوضح المحلل الاقتصادي "حسين رضوي بور"؛ أن الولايات المتحدة علّقت في بداية الحرب بعض العقوبات على النفط والغاز الإيراني والروسي لاحتواء الصدمة الأولية، لكنها عادت لاحقاً لتهديد ناقلات النفط المرتبطة بإيران، وهو ما سيؤدي على الأرجح إلى تفاقم صدمة الطاقة وزيادة الضغط على الاقتصادات الأكثر هشاشة، معتبراً أن هذه السياسة قد ترتد سلباً على واشنطن.

تعويض تراجع إنتاج الشرق الأوسط يحتاج إلى عامين

أعلن رئيس وكالة الطاقة الدولية "فاتح بيرول"، مؤخرًا أن استعادة جزء كبير من إنتاج النفط والغاز الذي فُقد نتيجة الحرب ضد إيران قد تستغرق ما يصل إلى عامين.
وبحسب ما كتبته أويل برايس، فإن هذا الإطار الزمني مهم، لأن الأسواق لا تزال تعتبر هذا الاضطراب مؤقتًا، لكن الأمر ليس كذلك. فقد تضررت الحقول النفطية والمصافي وخطوط الأنابيب في مختلف أنحاء الخليج الفارسي، كما أُغلق مضيق هرمز إلى حدٍّ كبير، مما أدى إلى قطع أحد المسارات الرئيسية لتصدير النفط الخام والوقود. وقد أدّت هذه الاضطرابات مجتمعة إلى إخراج مئات الملايين من البراميل من السوق.
ورفض رئيس وكالة الطاقة الدولية فكرة أن الإمدادات ستعود بسرعة بمجرد استئناف حركة النقل، مضيفًا: أن إعادة فتح مضيق هرمز لن تعيد الإنتاج إلى مستويات ما قبل الحرب، إذ يتعيّن إصلاح المنشآت وإعادة تشغيل الإنتاج من جديد.

عارف، خلال زيارته لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية:

إدارة مضيق هرمز بيدنا.. وسنرسخ حقّنا إمّا على طاولة المفاوضات أو في الميدان

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية، محمد رضا عارف، على الحق القانوني لإيران في إدارة مضيق هرمز، وقال: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستتابع وستثبّت هذا الحق إمّا على طاولة المفاوضات أو في الميدان.
وأكد عارف، خلال زيارته لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية، على الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز، مضيفاً: أن إدارة مضيق هرمز بيد إيران، وهذا يعد حقاً قانونياً للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ وسنثبّت حقنا إما على طاولة المفاوضات أو في الميدان. وتابع: على خلاف بعض الادعاءات القانونية، فإن إدارة مضيق هرمز تقع على عاتق إيران، وإن الشعب الإيراني لم يتابع هذا الحق حتى الآن، بفضل كرامته وصبره؛ لكن بعد الحرب المفروضة الثالثة تولّينا هذه الإدارة، وسيكون دور إيران في هذا المجال مختلفا عما كان في السابق.
وقال النائب الأول لرئيس الجمهورية: إن إيران تربطها علاقات ودية وأخوية مع دول جنوب الخليج الفارسي؛ ولكن إذا سمحت هذه الدول بأن تستخدم أراضيها ضد مصالح إيران، فسوف تتلقى رداً حاسماً، ونأمل أن تأخذ العبرة مما حدث لها، مؤكداً أن إيران تطالب بإنهاء جميع الحروب في غرب آسيا، قائلاً: نحن لا نسعى إلى استمرار الحرب؛ ولكن إذا لم نتمكن من الاستفادة من مصالحنا في الخليج الفارسي وبحر عُمان وموانئنا، فلن نسمح لأي دولة أخرى بالاستفادة من هذه المنطقة.
وفي إشارة إلى بعض الأخطاء في الحسابات التي ارتكبتها دول المنطقة في مرافقة أعداء إيران، قال عارف: إن هذه الأخطاء أدت إلى أن تتحمل بعض الدول تكاليف في العدوان الذي شنه العدو الأميركي - الصهيوني ضد ايران، وينبغي لها من الآن فصاعداً أن تتخذ القرارات الصحيحة بما ينسجم مع إرادة شعوبها ومصالحها الوطنية.
وفي ختام تصريحاته، أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية: إن الأعداء كلما يتعرضون للضغط يطرحون طلبات عبر مسارات مختلفة؛ لكننا لا نثق بهم، وسنحافظ دائماً على جاهزيتنا الكاملة للتصدي لأي تهديد.

تركيا تعلن رغبتها بمواصلة استيراد الغاز الإيراني

أعلن وزير الطاقة التركي "ألب أرسلان بيرقدار" أن بلاده ترغب في مواصلة استيراد الغاز الطبيعي الإيراني، في وقت ينتهي العقد بين البلدين هذا العام.
وقال بيرقدار خلال منتدى دبلوماسي في أنطاليا: نحتاج إلى الحصول على الغاز من إيران لضمان أمن إمداداتنا. لكنه أوضح للصحافيين: لم نبدأ المفاوضات "لتمديد العقد" بسبب الظروف الراهنة في المنطقة، وفق ما ذكرته وكالة "فرانس برس".
وأضاف الوزير: أن الوضع في مضيق هرمز يذكّرنا مرة أخرى بمدى أهمية تنويع مصادر الطاقة لأمن أي دولة.
وينص الاتفاق الذي من المقرر أن ينتهي في يوليو/ تموز على توريد ٩٫٦ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً من إيران، إلا أن التدفقات الفعلية غالباً ما تكون أقل من الكمية المتفق عليها.
واستوردت تركيا ٧/٦ مليار متر مكعب من الغاز من إيران العام الماضي، وهو ما يمثل ١٣ بالمئة من إجمالي واردات الغاز لأنقرة التي تعتمد بدرجة أكبر على روسيا وجمهورية أذربيجان.
وتشير بيانات من الجهات التنظيمية إلى أن خط الأنابيب لم يصل إلى الكمية المتعاقد عليها بين أنقرة وطهران إلا في ٢٠٢٢، وفق "رويترز".

طهران تكشف خطة بديلة لمواجهة الحصار

أوضح مدير عام مكتب التجهيز والدعم في منظمة تنمية التجارة الإيرانية، في إشارة إلى التكدّس الملحوظ للسلع الأساسية في مصلحة الجمارك الإيرانية، إمكانية الاستفادة من الطرق والمسارات البديلة في الظروف الراهنة.
وقال سيدعلي إمامي، مؤكداً على تأمين احتياجات البلاد: إن التدابير المتخذة، ومنها تقليص فترة تكدّس السلع في مصلحة الجمارك، أدت إلى عدم وجود قلق جدي لدينا بشأن تأمين السلع الأساسية، والمخزونات ممتلئة وكافية، ويمكننا تلبية احتياجات البلاد للأشهر القادمة.
وتناول إمامي إمكانية الاستفادة من الطرق والمسارات البديلة في الظروف الراهنة، وأضاف: إن الدراسة التي أُجريت وضعت ختم تأكيد على هذه الأهمية، وهي أن إيران يمكنها استبدال الطرق والمسارات الأخرى بالمسارات المسدودة حالياً، ويمكننا عبر البنى التحتية والموانئ في الدول المجاورة، ومن خلال الجيران في شمال شرق البلاد وغربها، ومنهم تركيا وباكستان، تأمين احتياجاتنا وتصديرها.
واعتبر هذا المسؤول في منظمة تطوير التجارة الإيرانية، الاقتصاد العالمي عُرضة للضرر في مواجهة حصار مضيق هرمز، وأضاف: إن الدول التي يشكل الجزء المهم من سلعها الإنتاجية والتصديرية حول المنتجات الأساسية النفطية والأسمدة الكيماوية، ستواجه في هذه الظروف محدودية في الموارد، وإن تبعات هذا الخفض في العرض ستُحدث تضخماً في الاقتصاد العالمي، وهذا التضخم مزعج لها.